

## المداخلة الأولى للدكتور محمد علي زيني

الأعضاء جميعاً

إطلعت على الدراسة القيمة التي تفضل بها الزميل الدكتور علي مرزة بخصوص تقييم ربحية عقد الغاز بين شل/متسوبيشي وشركة غاز الجنوب بناءً على افتراضات معينة. وإنني هنا لست بصدد مناقشة الدراسة بذاتها، إذ لا شك أنها دراسة مهنية جيدة يستحق عليها الكاتب الثناء والشكر. غير أنني أود التعليق بخصوص ما توصلت إليه الدراسة حول تقدير معدل عائد الأستثمار البالغ 23% الذي ستحصل عليه شل + متسوبيشي بعد دفع الضريبة وذلك باسثمار 8.43 مليار دولار.

أولاً: أن الأستثمارات التي ستقوم بها شل/متسوبيشي بالمشاركة مع شركة غاز الجنوب إنما هي استثمارات عادية خالية من أية مخاطر. وهي، من جهة أخرى، لا تجلب الى العراق أو تستغل تكنولوجيا فريدة لا تتوفر عند الغير. إن هكذا استثمارات لا تستحق عائداً يتجاوز 10% بعد دفع الضريبة وهذا أقصى ما يرجو أن يحصل عليه أي مستثمر يوظف أمواله بمثل هذه العمليات. إن فائض الربح – أو الربح بالأحرى - الذي تستولي عليه شل/متسوبيشي من هذه العملية إنما هو تقييد بأموال الشعب العراقي المغدور تتحمل تبعته الحكومة الحالية بصورة عامة ووزارة النفط بصورة خاصة.

ثانياً: إن مما يؤيد قولي أعلاه – من حيث إرتفاع عائد الأستثمار بدون مبرر - هي الأستنتاجات التي توصل لها الدكتور مرزة في حالة اعتبار العقد على أساس خدمة وليس مشاركة بالأنتاج. إذ تبين أن الأجور، على أساس البرميل المكافئ، التي يتعين تقاضيها من قبل شل + متسوبيشي من أجل الحصول على عائد بين 15% الى 25% بعد الضريبة يجب أن تكون أعلى بكثير مما حصلت عليها الشركات – ومن بينها شل – في دورتي التراخيص الأولى والثانية (2010/2009).

ثالثاً: إن الأقتصاد العراقي شبه ميت بالوقت الحاضر وتتحمل الحكومة العراقية مسؤولية إعادة الحياة له أولاً وأخيراً. إن أفضل وأكفأ طريقة لأحياء الأقتصاد العراقي وخلق فرص عمل مجزية للمواطنين هي باستغلال موارده الطبيعية الوفيرة في بناء قطاع صناعات تحويلية ناجح، والغاز الطبيعي العراقي هو أفضل الموارد لهذا الغرض نظراً لوفرتة ورخصه. فهو إضافة لكونه مصدر نظيف لتوليد الطاقة الكهربائية - وما أحوج العراق لها بالوقت الحاضر - فهو مادة أولية رخيصة الكلفة في الصناعات البتروكيمياوية. أضف إلى ذلك أن الغاز الطبيعي يدخل كمادة أولية في إنتاج الأسمدة – أليس القطاع الزراعي بأمرس الحاجة الى الأسمدة الكيماوية؟ إن أفضل وسيلة لبناء قطاع صناعي عراقي للبتروكيمياويات قادر على أخترق الأسواق العالمية هو استغلال السعر البخس للغاز العراقي وبالتالي أنتاج بتروكيمياويات رخيصة بأسعار تنافسية. ذلك ما قامت به السعودية، فهي تجهز الغاز الطبيعي الخام الى معامل البتروكيمياويات داخل السعودية بسعر 0.75 دولار (75 سنت) لكل ألف قدم مكعب، وقد أفتعت السعودية – بعد مفاوضات طويلة دامت نحو عشر سنوات - منظمة التجارة العالمية بقبول هذا السعر الواطئ دون اعتباره مدعوم (subsidised) باعتبار أن الغاز المجهز للصناعات البتروكيمياوية هو مادة عرضية (غاز مصاحب) في حين أن النفط هو الذي يتحمل كلفة الأنتاج. أضف الى ذلك أن هذا الغاز – وهو مجهز الى الأسواق المحلية - لا يتحمل كلفة تسييل أو نقل كما هي حالة الغاز المستورد من قبل اليابان أو أوروبا والمستعمل في الصناعات البتروكيمياوية. وبهذه السياسة الحكيمة أصبحت السعودية بواسطة شركتها سابك، وهي أكبر شركة بالشرق الأوسط، من بين أكبر

مجھزي البتروکیمیایات بالعالم. وبسیاستها الذکية والحکیمة فی استغلال الغاز الطبیعی، وهي تملك مرتین ونصف ما یملکه العراق من الاحتیاطیات الثابتة للغاز الطبیعی، فإن السعودیة لا تصدر، ولا قدم مکعب واحد، من غازها الطبیعی الی الخارج.

أما فی حالة العراق، فقد كان بإمكان الحكومة العراقیة استغلال أنفاق السعودیة مع منظمة التجارة العالمیة باعتبارہ سابقة (precedent)، ولكنها لم تعر أیة أهمية لهذا الأمر ووافقت علی خدعة/مهزلة تکیون شركة غاز البصرة وشراء الغاز الخام من شركة غاز الجنوب بأسعار ترتبط بالأسعار العالمیة ثم معالجة الغاز وبيع المیثان لتولید الطاقة الکهربائیة و/أو تسیيله وتصديره الی الخارج، وبيع الأیثان کمادة أولیة للصناعات البتروکیمیایة. وبهذه العملیة الخرقاء أجهزت الحكومة علی تنافسیة الصناعات المحلیة الخفیفة والمتوسطة التي كان من المفروض أن تحصل علی طاقة كهربائیة رخیصة نتیجة لرخص الغاز، وكذلك أجهزت علی تنافسیة الصناعات البتروکیمیایة المباعة بالسوق المحلیة أو الأسواق العالمیة. ولا ینفع بعد ذلك دعم اسعار الغاز من قبل الحكومة (شركة غاز الجنوب) لتحسین تنافسیة المنتجات المذكورة لأن منظمة التجارة العالمیة لا تقبل الدعم وتفرض أتاوات علی السلع المدعومة لأزالة آثار الدعم، باعتبارہ یؤسس لمنافسة غیر عادلة فی الأسواق.

رابعاً: إن وحدة تسییل الغاز، بکلفة 4,400 ملیون دولار، وهي کلفة أولیة تقدریة ستزداد کما ازدادت الكلفة الکلیة من 12 ملیار دولار فی البدایة الی 17.2 ملیار دولار حالیاً، وهذه بدورها ستزداد أيضاً، لا حاجة لها وإنما یراد بها توریط العراق منذ البدایة باستثمارات ضخمة فی بنية تحتیة متكاملة لتسییل الغاز العراقی حتی یبقى بعد ذلك أسیراً لتلك الاستثمارات وهي صُممت أساساً لمصلحة شل وحلیفتها الأصغر متسویبشی. علماً أن المصنع العائم لتسییل الغاز (floating LNG plant) هو من مبتکرات شل، وربما ستکون وحدة التسییل هذه هي التکنولوجیا الوحیة التي ستجلبها شل + متسویبشی الی صفقة الغاز العراقیة. ولكن هذه التکنولوجیا سوف لن یكون العراق بحاجة إلیها إلا إذا أرید به أن یصبح مُصدراً للغاز السائل، وهذه مأساة أو مهزلة أخرى.

لقد حاولت مراراً ومنذ البدایة تنبیه المسؤولین العراقیین، کتابةً أو وجاهةً، من مطب مشروع إستغلال الغاز الطبیعی العراقی الذي تقدمت به شركة شل الی الحكومة العراقیة. وفی مرة من المرات، خلال مؤتمر لخبراء النفط دعت إلیه الحكومة العراقیة فی 2009 لأجراء مراجعة شاملة للسیاسة النفطیة العراقیة، کلمت الدكتور حسین الشهرستانی، وزیر النفط آنذاك، ونائب رئیس الوزراء لشؤون الطاقة حالیاً، عن المشاکل والصعوبات الأقتصادیة الذي سیتیرها مشروع الشراكة مع شل، فأجابنی بأن ما أدعو له أنا هو نفس ما تدعو له وزارة النفط ولا حاجة للقلق، ولكن یبدو، بعد أن تم توقيع العقد، أن کلام وزیر كان مجرد "جفیان شر" لیس إلا.

ختاماً أرجو أن لا یصیب زملائی الأعزاء فی شبكة الأقتصادیین أی شعور بالأحراج وفی کلامی أعلاه لوم وتقریع لمسؤولین عراقیین كانوا وراء العقد الذي سیسبب أذىً کبیراً للأقتصاد العراقی خصوصاً إذا اعتُبر هذا العقد کمثال یُحتذى به من قبل شركات أخرى تطمع فی شراكة العراق بالاستثمار فی احتیاطیات أخرى من غازه الطبیعی. إن وجوب تطویر شبكة الأقتصادیین العراقیین کمجموعة ضغط مؤثرة (effective pressure group) ولكن محايدة بنفس الوقت هو هدف مهم ویستحق کامل التأيید. علی أننا یجب أن نضع تعریفاً معقولاً للحیاد الذي نبتغیه. إن الشبكة یجب أن تقف علی الحیاد بین الأحزاب والکتل السیاسیة المختلفة الأهواء والتوجهات والتي یعج بها العراق بالوقت الحاضر، وهذا أمر

مطلوب. ولكن الحياد يصبح لا معنى له إذا كان الأختيار هو أما أن نقف بجانب "السلطان" أو بجانب الشعب. في هذه الحالة يصبح الأتحياز – وليس الحياد – هو الأوجب. بمعنى آخر يتوجب علينا الأتحياز في هذه الحالة الى جانب الشعب والمصلحة الوطنية.

مع فائق تقديري واحترامي

محمد علي زيني

2012/10/11